

وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا: رؤية إقليمية للأمن الغذائي

عادل البلتاجي*

الخلاصة

تتميز منطقة وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا بأنها شاسعة ومُتنوعة، كما تتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع. ويسود الفقر العديد من بلدان هذه المنطقة، رغم وجود بعض الدول الغنية فيها، مما خلق تبايناً كبيراً بينها وبين بقية دول المنطقة. ويتفشى الفقر المدقع في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق المدنية. يُعتبر الإنتاج النباتي - خاصة الحبوب والبقوليات - المصدر الرئيسي لغذاء سكان المنطقة، وهي بذلك تفتقر إلى البروتين الحيواني. إن معظم بلدان منطقة وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا تعتمد بشكل أساسي على الزراعة البعلية، باستثناء مصر التي تعتمد على الزراعة المروية، حيث تحسن إنتاجها من الحبوب بالاستفادة من نتائج البحوث والسياسات الهادفة، غير أن هذا التحسن لم يواكب النمو السكاني فيها. وتُعاني بلدان أخرى في المنطقة من مشاكل أكثر خطورة من تلك الموجودة في مصر، حيث تستورد كميات قليلة من الحبوب رغم تفوق النمو السكاني فيها على النمو الإنتاجي بكثير. يعيش عددٌ ضخمٌ من الفقراء في المناطق الريفية ذات الإمكانيات الضعيفة من حيث الأرض والمياه، الأمر الذي يدفع بجيل الشباب منهم - الأكثر إنتاجاً - إلى الهجرة خارج البلاد. وقد أدركت مؤسسات مالية - كالبنك الدولي - هذا الوضع وحولت سياساتها باتجاه الدعم المادي للريف وتنظيم برامج مُمكنة تستهدف الفقراء، وذلك تشجيعاً لمبدأ الاعتماد على الذات. هناك ضرورة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة بما يُسهل مواجهة التحديات الماثلة في الأسواق العالمية كحاجة مُلحة وعاجلة، وتفعيل عمليات الاستثمار في رأس المال البشري وحسن إدارة الموارد الطبيعية والتطور البحثي التقني كمتطلبات أساسية لتحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الهجرة، إنتاج الغذاء، وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا.

2. الفقر والتوظيف الزراعي والهجرة

يتخفى الفقر في العديد من بلدان منطقة وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا وراء متوسط الدخل للفقر والأغنياء معاً. فلو أخذنا بعين الاعتبار البحرين وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة - وهي نماذج للبلدان الرئيسية المُصدرة للنفط والتي تتميز بعدد سكان قليل - فإننا نجد تبايناً كبيراً بينها وبين باقي بلدان المنطقة. إذ تمتلك هذه الدول المُصدرة للنفط والتي تشكل نسبة لا تتعدى 5% فقط من عدد سكان المنطقة، أعلى ناتج قومي إجمالي للفرد في المنطقة، حيث يتعدى هذا الناتج 7200 دولار أمريكي بقليل (الجدول 1)، والذي لا يشكل بالرغم من ذلك سوى ربع الناتج القومي الإجمالي للفرد في البلدان الصناعية.

أما فيما يتعلق بالنسبة المُتبقيّة من عدد سكان منطقة وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا والتي تبلغ 95%، فإن دخل الفرد فيها أدنى بكثير منه في الدول الصناعية. فالانطباع السائد في الغرب عن العرب الأغنياء لا ينطبق إلا على القلة القليلة من السكان في هذه المنطقة.

ولا تتمتع البلدان الخمسة الواقعة في جنوب المنطقة والأسوأ اقتصاداً (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال والسودان) سوى بناتج قومي إجمالي للفرد لا يتعدى 125 دولاراً أمريكياً فقط في السنة، أي أقل من 2% من دخل الفرد في البلدان المُصدرة للبتترول ذات عدد السكان القليل. أما الناتج القومي للفرد في البلدان المُصدرة للنفط ذات العدد الكبير من السكان (الجزائر وإيران والعراق) فإنه يصل إلى 1240 دولاراً أمريكياً في السنة. وفي حقيقة الأمر، لا يتعدى الناتج القومي الإجمالي للفرد في منطقة

1. تحديات

تتميز منطقة وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا بأنها شاسعة ومُتنوعة، إذ تمتد من المغرب غرباً وحتى باكستان وأفغانستان شرقاً، ومن كازاخستان شمالاً وحتى إثيوبيا والسودان جنوباً. وتضم هذه المنطقة كلاً من أفغانستان والجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإريتريا وإثيوبيا وقطاع غزة وإيران والعراق والأردن وكازاخستان وقرغيزستان والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان والباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسورية وطاجكستان وتونس وتركيا وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة واليمن (الشكل 1).

كما تتميز المنطقة بمعدل نمو سكاني مرتفع، إذ من المُتوقع أن يتضاعف عدد السكان بحلول عام 2025، كما تتسم بأمطار ضعيفة ومُتقطعة، وبمحدودية الأراضي القابلة للزراعة فيها، وندرة موارد المياه اللازمة لتطوير الري. وعليه، لا بد من إيجاد أساليب للاستخدام الأمثل لهذه الموارد المحدودة واستدامتها.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الحاجة إلى التنمية الزراعية مُشيّرة إلى أخطار الثقة المُفرطة بالذات والتي أضحّت ظاهرة مُقلقة في السنوات الأخيرة. وتسعى هذه الدراسة إلى إظهار أهمية هذه الحقيقة، وتناقش ما يجب عمله لمواجهة التحديات المُتزايدة والمُتمثلة في تضخم فجوة الغذاء وزيادة الفقر في المناطق الريفية ومشاكل إدارة الموارد الطبيعية في منطقة وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا.

* مدير عام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا).
بريد إلكتروني: a.el-beltagy@cgiar.org.



شكل 1. منطقة وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا.

المناطق المدنية في وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا. فمثلاً يعيش 54% من مجمل سكان أفغانستان وإريتريا والصومال والسودان واليمن تحت خط الفقر، دولار واحد في اليوم، و90% من هؤلاء يعيشون في المناطق الريفية. وستستمر الفروقات الاقتصادية في إزكاء الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق المدنية ومن الدول الفقيرة إلى تلك الغنية.

ويعمل حوالي 77% من مجمل القوى العاملة في أفغانستان وإريتريا وإثيوبيا والصومال والسودان واليمن بالزراعة، وتنخفض هذه الشريحة إلى معدلات أدنى بكثير منها في البلدان ذات الدخل الأعلى. وتشكل النساء في كل أنحاء المنطقة حوالي نصف القوى العاملة بالزراعة، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبتهم في مجمل القوى العاملة.

هذا ويصل الناتج القومي الإجمالي للفرد في جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان، وقرغيزستان، وطاجكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان) إلى 985 دولاراً أمريكياً.

3. الاستهلاك والإنتاج الغذائي

تعتبر النباتات - الحبوب بالدرجة الأولى، وبعض البقوليات - المصدر الرئيس للحريرات والبروتين في غذاء السكان في منطقة وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا. وعلى النقيض تماماً، يستمد سكان الدول الصناعية بروتيناتهم على الأغلب من مصادر حيوانية (الشكل 2). وقد تحسنت الوجبة الغذائية في معظم بلدان المنطقة على مدى العقدين الماضيين، إلا أنها ماتزال تفتقر بشدة إلى البروتين كمياً ونوعاً.

وتلعب المنتجات الحيوانية (الألبان والدواجن واللحوم) والغنية بالبروتينات والمواد المغذية دوراً ثانوياً في الوجبة الغذائية في وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا مقارنة مع الدول الصناعية

جدول 1. الناتج القومي الإجمالي وعدد السكان لسبع مجموعات من بلدان منطقة وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا.

البيان	متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد (\$) 1995		عدد السكان (مليون)	
	1999	2025	1999	2025
البلدان المصدرة للنفط ذات العدد الصغير من السكان (البحرين، ليبيا، الكويت، عُمان، قطر، السعودية والإمارات العربية المتحدة)	7200	34	62	34
البلدان المصدرة للنفط ذات العدد الكبير من السكان (الجزائر وإيران والعراق)	1240	120	182	120
نمو سكاني سريع (قطاع غزة، سورية والأردن)	1162	22	41	22
نمو سكاني طارئ (مصر، لبنان، موريتانيا والمغرب وتونس وتركيا)	1087	176	244	176
شرقي المنطقة (أفغانستان والباكستان واليمن)	355	192	347	192
جنوبي المنطقة (جيبوتي، إثيوبيا، إريتريا، الصومال والسودان)	1251	104	191	104
آسيا الوسطى (كازاخستان، قرغيزستان، طاجكستان، تركمانستان وأوزبكستان)	928	55	72	55
مجمل عدد السكان	703	1139		

المصدر: بيانات الناتج القومي الإجمالي مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، تموز/يوليو 2000، توقّعات عدد السكان مستقاة من بيانات الأمم المتحدة لعام 1998.

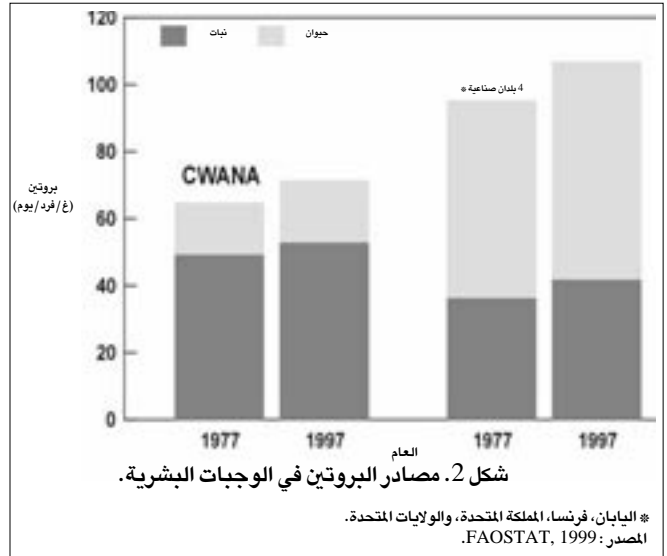
وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا ككل (والتي يصل عدد السكان فيها إلى قرابة 380 مليون نسمة) الدولار الأمريكي الواحد، حيث يقع معظمهم في قبضة الفقر المدقع. ويتفشى الفقر المدقع في المناطق الريفية أكثر منه في

وقد تحسّن إنتاج الحبوب في مصر من خلال الاستفادة من نتائج البحوث والسياسات الهادفة إلى وضع هذه النتائج موضع الاستخدام الجيد، إلا أن هذا التحسّن لم يُجارِ النمو السكاني في مصر. فالاستهلاك الفردي قد ازداد بالنسبة لكل أنواع الحبوب، بينما بقي استهلاك البقوليات على حاله. وقد أفسح المجال بسبب نمو الدخل والتسعير التشجيعي لاستيراد الحبوب من أجل الغذاء والعلف وذلك لملاءمة الضجوة الغذائية.

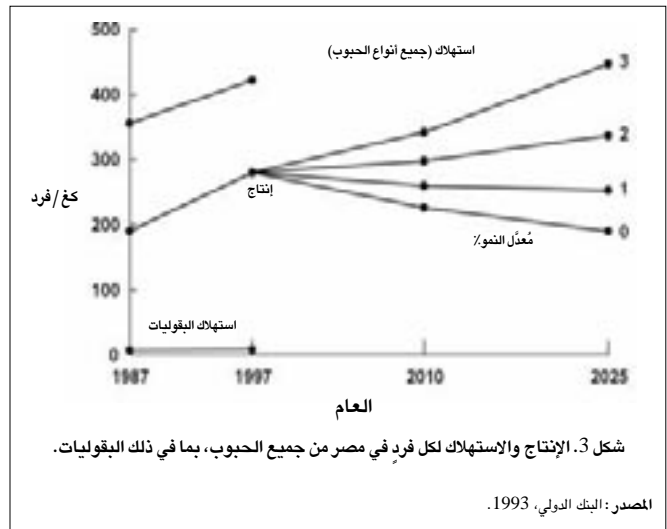
يُعتبر دور البقوليات في غذاء الإنسان أعظم بكثير مما توحى به كميات استهلاكها الصغيرة، وذلك بسبب محتواها المرتفع من البروتين والطاقة واستخداماتها في غذاء أشد فقراً كبديل للمنتجات الحيوانية. فالزول والعدس والحمص ترفع من قيمة الوجبات الغذائية التي تغلب فيها الحبوب، إذ أنها توفر مزيداً من الأحماض الأمينية الأساسية والمعادن. إذا فالبقوليات هي المصدر الرئيسي للبروتينات بالنسبة للفقراء.

أما توقعاتنا فيما يخص إنتاج الحبوب في مصر بحلول عام 2025 فهي مبنية على أساس مُعدّل السنوات الخمس المُمتدّة ما بين 1995 و1999. فالمُعدّلات الأربع المُفترضة للنمو الإنتاجي وتوقعات الأمم المتحدة بالنسبة لعدد السكان تُضخّ أمامنا المجال لتصور الحدود العليا والدنيا للإنتاج لكل فرد في عام 2025. وسيكون من الصعوبة بمكان الإبقاء على مُعدّل نمو إنتاجي سنوي قدره 3% حتى العام 2020. من ناحية أخرى، قد تكون مُعدّلات النمو معدومة، إلا أنه من المُتوقّع أن توجد مُعدّلات إيجابية من الزيادة الإنتاجية. ومن المُمكن تحقيق مُعدّل نمو قدره 2%؛ إلا أن ذلك يتطلب تقنيات وسياسات مُتقدّمة ومُتضافرة. وإلى جانب الحبوب (والبقوليات)، تُنتج مصر وتستهلك الفواكه والخضروات والزيوت الغذائية واللحوم ومُنتجات الألبان والبيض. وقد ازداد استهلاك جميع المواد الغذائية على مُستوى الفرد. وبافتراض ثبات استهلاك الفرد لكل أنواع الغذاء على ما كان عليه في عام 1997، فلا بد من زيادة الإنتاج المحلي بمُعدّل سنوي يفوق 2% بكثير ليسد فجوة الواردات الغذائية في مصر بحلول عام 2025 (الشكل 4). ولكن واقع احتمال حصول زيادات في الاستهلاك الغذائي على مُستوى الفرد يجعل من هذا الأمر مثار تحدّ أكبر مما هو عليه.

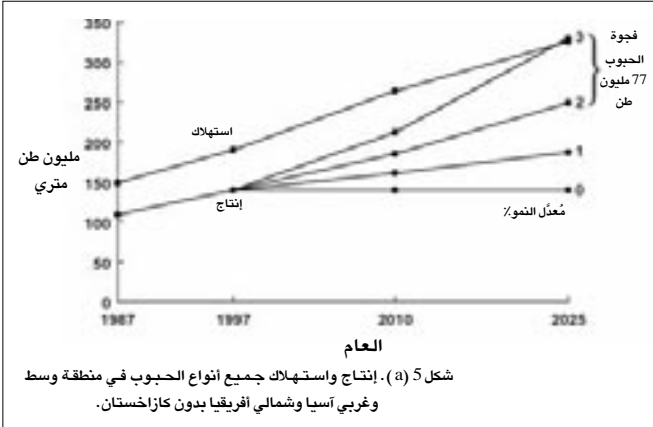
وقد تمثل النهج الذي اتبعته مصر في البحث عن التوازن الاقتصادي الأمثل للمحاصيل بإفصاح المجال أمام أسعارها لمجاراة السوق العالمية. وتمّ تعزيز البحوث من خلال الشراكات الفاعلة مع مؤسسات البحوث المُتقدّمة ومراكز البحوث الزراعية الدولية، لاسيما مع المعهد الدولي لبحوث الأرز (IRRI) فيما يتعلق بمحصول الأرز، ومع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) فيما يخص البقوليات الغذائية وإدارة موارد النظام الزراعي والتعاون الإقليمي (البرنامج الإقليمي لواء النيل والبحر الأحمر)، ومع المركز الدولي للبحوث الزراعية القطرية (ISNAR) حول التنظيم، ومع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) حول سياسة البحث الزراعي، ومع المركز الدولي لتحسين الذرة الصفراء والقمح (CIMMYT)، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) حول



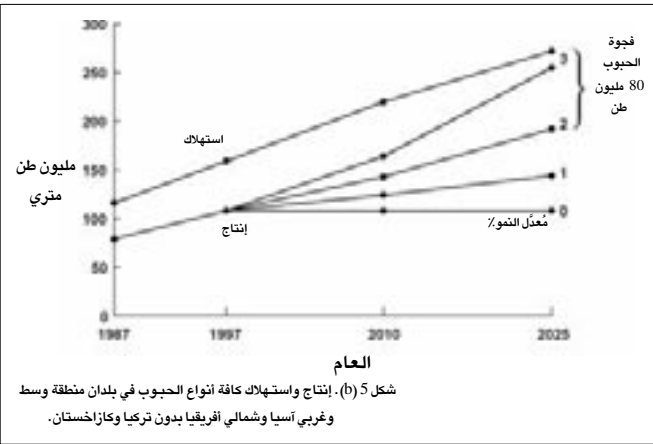
حيث تُستهلك هذه الأغذية بشكل مُفرط أحياناً. وقد يكون لنقص المواد الغذائية في وجبات النساء والأطفال تأثيرات سلبية دائمة على نوعية الحياة. فمُعدّل سوء التغذية لدى الأطفال مرتفع بشكل يُنذر بالخطر في المناطق الأكثر فقراً من المنطقة، وهو يشمل حوالي 6.6% من مجموع السكان. وهذا المُعدّل أسوأ بنسبة 2.1% من مُعدّل سوء التغذية في البلدان النامية في العالم. وبالنسبة لمصر، فقد استخدمت بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فيما يتعلق بإنتاج كل أنواع الحبوب للفترتين المُتمركزتين حول 1987 و1997. ويبيّن الشكل (3) حالة مصر التي تمّت دراستها على أساس الوحدات لكل فرد، كما يبيّن في الشكل كذلك استهلاك كل أنواع الحبوب بما فيها البقوليات، واستهلاك البقوليات بمُفردها، خلال نفس الفترتين. وهذا يتضمّن حبوب مُخصّصة للعلف الحيواني إلا أن مُعظمه مُخصّص للاستهلاك البشري المباشر.



وفي مصر تعتمد الزراعة كلياً تقريباً على الري، إلا أن الوضع مُختلف تماماً بالنسبة لمُعظم بلدان منطقة وسط وغربي آسيا وشمال إفريقيا - التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة البعلية.

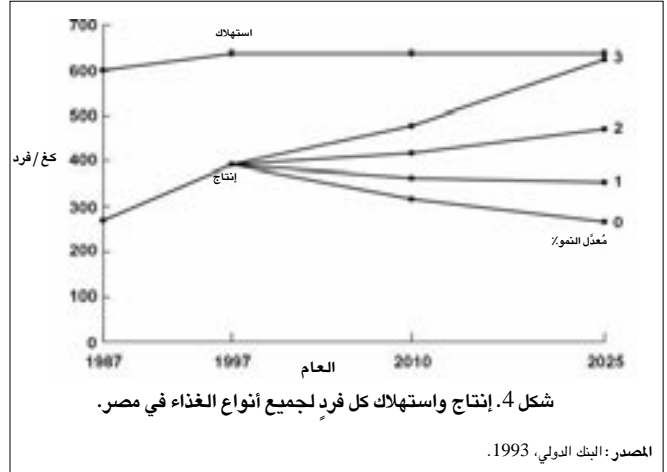


هذا العجز بكل بساطة إلى 80 مليون طن بحلول عام 2025 (الشكل 5b) وهذا أيضاً تقدير حذر يفترض عدم نمو الدخل أو



الاستهلاك الفردي.

وبافتراض تسعير الطن الواحد من الحبوب بـ 130 دولار أمريكي فقط، فإن كلفة 80 مليون طن من الحبوب سنوياً ستصل إلى 10.4 مليار دولار أمريكي، وهذا يكاد يساوي 30 ضعف حجم الميزانية السنوية الحالية للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. ولتصور كمية 80 مليون طن من واردات الحبوب للمنطقة في عام 2025، تخيل قطار سكة حديدية بطول 13.500 كم تقريباً! (وهذا يتطلب عربات حديدية بأطوال 3×3×15 م وحبوب ذات كثافة كتلية تبلغ 0.8) (الشكل 6).



القمح، ومع CIMMYT حول الذرة الصفراء. ووجد ثمة تأثيرات إيجابية مهمة في الإنتاجية في هذه المجالات.

وتعاني بلدان أخرى في المنطقة من مشاكل أكثر خطورة من تلك الموجودة في مصر. فالباكستان والجزائر وأفغانستان والسودان وإثيوبيا على سبيل المثال كلها تستورد كميات قليلة من الحبوب رغم أن النمو السكاني فيها قد فاق النمو الإنتاجي بكثير. فأرقام الاستهلاك الفردي كانت أدنى في عام 1997 منها في عام 1987، إذ بلغت حوالي نصف أرقام الاستهلاك الفردي في مصر. وثمة حاجة ماسة في مثل هذه البلدان لزيادة الاستهلاك الفردي بشكل يتجاوز فيه مستويات عام 1997. وتأتي مثل هذه الزيادات نتيجة للطلب الفعلي وليس للحاجة أو العوز، وهي ذات علاقة مباشرة بالدخل.

وبالعكس، فإن الإنتاج لكل فرد من الحبوب في تركيا يساوي تقريباً ضعف إنتاج مصر. فبسبب أمطارها الوفيرة وتربتها الجيدة وسياساتها التي تشجع الاستثمار الخاص في الزراعة، فإن تركيا وكازاخستان هما المصدر الأساسي والوحيد للحبوب في منطقة وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا. إلا أن معظم المحللين يدمجون تركيا ضمن مجموعة المنطقة، مما يسبب مغالاة في تقييم الطاقة الإنتاجية للمنطقة.

وإذا ما بقي الاستهلاك الفردي لجميع الحبوب ثابتاً عند مستويات عام 1997 حتى عام 2025، وتحققت توقعات الأمم المتحدة حول عدد السكان، فمن المتوقع أن يصل المجموع الكلي لاستهلاك الحبوب حتى ذلك الوقت إلى ما يقارب 326 مليون طن في 31 بلد من بلدان المنطقة (مع استبعاد كازاخستان). وإن مُجمل الإنتاج المتوقع من الحبوب بحلول عام 2025 يقارب 249 مليون طن وبمعدل نمو إنتاجي سنوي قدره 2%. وقد وصلت فجوة الحبوب في عام 1997 إلى مستوى 50 مليون طن. فإذا ما تم الإبقاء على معدل نمو إنتاجي قدره 2% سنوياً حتى عام 2025، فإن فجوة الحبوب في البلدان الإحدى والثلاثين ستتضخم حتى تصل إلى 77 مليون طن (الشكل 5a).

ولو أن تركيا وكازاخستان استبعدتا وأخذت بعين الاعتبار فقط مجموعة الثلاثين بلداً في وسط وغربي آسيا وشمال أفريقيا لكانت فجوة الحبوب لعام 1997 حوالي 51 مليون طن. وسيصل

لبعض أهم أنواع الحبوب (القمح والشعير) والبقوليات (العدس والحمص والبقوليات العلفية) في العالم، وما زالت تضم الأصناف البرية لهذه النباتات. ومع الأخذ بعين الاعتبار الأخطار التي تهدد التربة والمياه والغطاء النباتي، فإن التدهور المستمر لقاعدة الموارد الطبيعية في هذه المنطقة ذو نتائج خطيرة بالنسبة للبشرية جمعاء. يعيش عدد ضخم من الفقراء في المناطق الريفية التي تعتبر «ذات إمكانية ضعيفة، بسبب القيود التي تفرضها الأرض والمياه. وإن فقرهم يدفع بالجيل الشاب منهم والأكثر إنتاجاً إلى الهجرة خارج البلاد، تاركاً وراءه الشيوخ والنساء والأطفال كمشرفين على الأراضي. وعندما تتحسن أحوال المنتجين ومصالحهم من خلال اتباع سياسات أفضل، وحماية أفضل لاستثماراتهم في الأرض ورأس المال المنتج، والبنية التحتية الأفضل للاتصالات والنقل، والمدارس، والعيادات الطبية والحسابات في المصارف الريفية، إلخ، بالإضافة إلى التقنيات الأكثر فعالية، فإنهم لن يكونوا أكثر إنتاجاً فحسب بل وأكثر ارتباطاً بالأرض واقتناعاً بالبقاء فيها. وهذا يمكن أن يساعد في التخلص من مشكلتين كبيرتين: الهجرة من الريف إلى المدينة، والنقص في الإنتاج الزراعي المحلي.

إن العيش تحت «خط فقر الاستثمار» يعني أن الفقراء لا يكسبون سوى اليسير من الجهد أو المال لإعادة إحياء الموارد أو الحفاظ على التنوع الحيوي. وقد أدركت مؤسسات مالية كالمصرف الدولي هذه الحاجة وحوّلت سياساتها باتجاه الدعم المادي للريف وتنظيم برامج متمكنة تستهدف الفقراء وذلك لتشجيع الاعتماد على الذات في المجتمعات الريفية.

5. التكامل الاقتصادي العالمي والأمن الغذائي

إن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال في كل بلد سيفسح المجال أمام الزراعة لتقديم مساهمات دائمة للأمن الغذائي. وهذا سيعني بالضرورة إسقاط الهدف للاقتصاد في تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي لصالح العامل الاقتصادي في الاعتماد على الذات. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة المتقلبة للإنتاجية في النظام الزراعي البعلي، فإن عمليتي تخزين واستيراد مخزون الحبوب بالشكل الأمثل ستلقيان اهتماماً أعظم في المستقبل.

إن بلدان منطقة وسط وغربي آسيا وشمال إفريقيا التي تعتمد بشكل متزايد على الواردات الغذائية ستجد فواتير الغذاء المترتبة عليها بارتفاع مستمر عندما تخفض الدول الصناعية من إنتاجها ودعمها للتصدير إثر تطبيق اتفاقية التجارة الحرة (GATT).

وستصبح عملية زيادة التكامل مع الأسواق العالمية ملحة وعاجلة. كما ستكون عمليات الاستثمار في رأس المال البشري وإدارة الموارد الطبيعية والتطور البحثي والتقني أساسية.

وفيما يلي بعض الاعتبارات المهمة التي يستطيع البحث الزراعي والاقتصادي في منطقة وسط وغربي آسيا وشمال إفريقيا من خلالها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وازدهاره.

- حيث يكون الرعاة والمزارعون مهددون بعدم الاستقرار، أو حيث تكون حقوق المياه غير محددة، فمن غير المتوقع أن يأخذ الناس على عاتقهم وعلى المدى الطويل مسؤولية

ومع ذلك فإن الفجوات الغذائية القومية وفواتير الواردات المرتفعة تضعف من إمكانية التنبؤ بوضع الشريحة الفقيرة لسكان دولة ما. إذ ينفق الفقراء جزءاً كبيراً من دخلهم من أجل تدبير قوتهم. وإن خلق فرص لهؤلاء الفقراء لزيادة كسبهم من عملهم على نحو متواضع لا يفي بالغرض، بل يجب أن نزيد دخلهم إلى ما فوق خط الفقر بكثير. ومالم يحصل ذلك، فإن الفرص المتاحة أمام جموع فقراء الريف لتحسين إدارتهم للموارد الطبيعية ستبقى ضعيفة.

إن التحديات التي تواجه الدول المستوردة للحبوب في المنطقة مثيرة للذعر حقاً:

- كيف يمكن الاستمرار بنمو الإنتاج؟
- كيف يمكن الحصول على نمو في الدخل كافٍ لملاء فجوة الحبوب المتبقية عن طريق الواردات؟
- ثم كيف يمكن القيام بالمهمتين معاً في نفس الوقت مع الإبقاء على قاعدة الموارد الطبيعية؟

4. إدارة الموارد الطبيعية

تتصدر المياه قائمة الموارد النادرة في المنطقة. ورغم ندرتها في منطقة وسط وغربي آسيا وشمال إفريقيا، فإن إساءة استخدامها عملية مستمرة في العديد من الأماكن. لذا فهناك مجال واسع لتحسين كفاءة استخدام المياه في المنطقة. وهناك حاجة لاعتبار عملية إنعاش كلغة صيانة وإدارة أنظمة الري عنصراً أساسياً في سياسة استخدام المياه بشكل يضمن استدامتها. فلا بد إذاً من تحسين كفاءة استخدام المياه على مستوى المزرعة كما على المستوى الجماعي، وذلك بدمج الخيارات الفنية والسياسية باتجاه منهجية الإدارة القائمة على الطلب.

ولابد من حماية الأرض من التدهور. فقد تسببت تقاليد الوراثة وقوانين ملكية الأرض في تقسيم الأرض، مغيقة بذلك الإنتاج وإدارة الموارد.

إن أراضي المراعي في منطقة وسط وغربي آسيا وشمال إفريقيا والتي تغطي حوالي 34% من الأرض وتوفر ثلث كمية العلف لحوالي 482 مليون رأس من المجترات الصغيرة من الغنم والماعز، متروكة - وعلى نحو نموذجي - للرعى الجائر وهي في حالة متردية. وترجع إدارة الرعي التقليدي، والتي تدمج مابين مخلفات المحصول وأراضي المراعي، تحت ضغط كبير. وتقذف جنباً إلى جنب مع هذه المشكلة، مشاكل فقدان التربة، الناجمة عن تعرية الرياح والانجراف المائي وغيره من الأسباب، وفقدان العناصر المغذية ومخزون البذور في الأماكن التي لم يتم فيها فقدان التربة، وذلك بسبب الإدارة غير الملائمة. كما أن فقدان الغطاء النباتي في المراعي على مدى مساحات واسعة من المنطقة يعني انخفاضاً في طبقة الكربون العازلة، الأمر الذي ينطوي على مفهوم ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية وتغيير المناخ.

أما المورد الأساسي الذي يستقطب اهتمام العالم والذي لا يمكن إهماله فهو التنوع الحيوي. فلقد أخذت أصناف مرغوبة من النباتات بالتناقص والاضمحلال في أماكن واسعة من منطقة وسط وغربي آسيا وشمال إفريقيا. وتعتبر هذه المنطقة الموطن الأصلي

وسط وغربي آسيا وشمال إفريقيا كبيرة، ولا بد أن نواجهها الآن لأننا نؤمن أن استدامة التنمية الزراعية لن تملأ فجوات الاستهلاك الغذائي المُستقبلية في المنطقة فحسب، بل وستشجع كذلك التنمية بشكل عام وخلق فرص العمل، اللذان يُعتبران في غاية الأهمية للتخفيف من وطأة الفقر، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسينها، الأمر الذي يُعتبر حيوياً بالنسبة للمستقبل.

References

- El-Beltagy A.S. 1992. Agricultural research institutions and the international division of labor: Views from a large national agricultural research system. Proc. Intl. Conf. *Challenges and Opportunities for NARS in Year 2000: A Policy Dialogue*, ISNAR, Berlin, 12-18 Jan. p. 129-133.
- El-Beltagy A.S. 1993. Capacity building for agricultural water development in Egypt. In: *Integrated Rural Water Management*. FAO, Rome, Italy. p. 263-274.
- El-Beltagy A.S. 1993. Integrating national agricultural research imperatives and capacity building for food security in Egypt. In: *Agricultural Research and Food Security No 5*. CIHEAM, Montpellier, France. p. 61-68.
- FAO (Food and Agriculture Organization of the U.N.). 1993. *Production Yearbook*. FAO, Rome, Italy.
- FAO. 1995. *FAOSTAT*. PC. FAO, Rome, Italy.
- Nordblom T.L. and Shomo F. 1995. *Food and feed prospects in the West Asia/North Africa*. ICARDA Social Science Paper No 2. ICARDA, Aleppo, Syria.
- Rodriguez A. 1995. Challenges for the agricultural sector in developing Mediterranean countries. ICARDA Social Science Paper No 3. ICARDA, Aleppo, Syria.
- Rodriguez A. 1997. Poverty and natural resource management in the dry areas. Discussion Paper. ICARDA, Aleppo, Syria.
- Socio-economic Time-series Access and Retrieval System, Version 3.0, May 1993. International Bank for Reconstruction and Development /The World Bank.
- United Nations. 1995. *Statistical Yearbook*, Fortieth issue. New York.
- United Nations. 1998. *World Population Prospects: the 1996 revision*. New York.
- World Bank. 1993. *Arab Republic of Egypt: an agricultural strategy for the 1990 s*. Country Study Report World Bank, Washington, DC.
- York E.T.; Plucknett D.; Ross J.; Youngberg H. and Solaun L. 1994. The national agricultural research project's contributions to significant advances in Egyptian agriculture. Report of a 1994 USAID-sponsored mission to evaluate the National Agricultural Research Project in Egypt. Tropical Research and Development, Inc., Gainesville, Florida, USA.

الاهتمام بالموارد الطبيعية التي يستغلونها. وهذه المسائل أساسية بالنسبة لبحوث السياسة.

- إن أساليب لتحديد أفضل المعاملات الزراعية (اقتصادياً وبيئياً)، وتشجيع المزارعين على تبني هذه التقنيات تُعتبر عاملاً أساسياً من أجل زيادة واستقرار الإنتاج وتحسين كفاءة استخدام المياه.
- لتلبية احتياجات المُعدمين الذين يمتلكون ثروة حيوانية ويستغلون أراضي المراعي ومُخلفات المحاصيل أعظم استغلال، لا بد من زيادة البحوث في مجال إدارة وتغذية الثروة الحيوانية، وذلك حسبما يقتضيه التركيز الحالي لمؤسسات البحوث الزراعية الوطنية على الاستثمارات المتعلقة بالطب البيطري وتربية الحيوان على الصعيد الوطني.
- يُعتبر حفظ وزيادة المصادر الوراثية النباتية والحيوانية مسألة أساسية بالنسبة لمستقبل نظام الإنتاج الغذائي ليس في منطقة وسط وغربي آسيا وشمال إفريقيا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم.
- لا بد من تعزيز قطاعات إنتاج البذور غير الرسمية وذلك عن طريق البحث الاستراتيجي على الوسائل، ثم لا بد بعد ذلك من تشكيل هيئة إرشاد مدعّمة ومُجهّزة بالمعلومات عن التقنيات الحديثة.

وليس من قبيل المُصادفة أن تكون اهتمامات إيكاردا مُنصبة على هذه المجالات من البحث الاستراتيجي الذي يهدف إلى حصاد المعرفة (بما في ذلك المعلومات الوراثية) وتنمية رأس المال البشري وذلك لتحقيق الفائدة المُستمرة للجنس البشري. إن الشراكات والتعاون الوثيق القائم بين مؤسسات البحوث الزراعية الوطنية ومراكز البحوث الإقليمية والدولية في منطقة وسط وغربي آسيا وشمال إفريقيا وفيما بينها هي مُفتاح النجاح، وهي عوامل أساسية لحشد الموارد والكمّ الهائل من المهارات البحثية في مواجهة المشاكل. وهذا يتطلب تضامراً الجهود بين مؤسسات البحوث الزراعية الوطنية مع مراكز البحوث الزراعية الدولية من قبيل إيكاردا (ICARDA). إن التحديات التي تواجه الزراعة والموارد الطبيعية في منطقة

Central and West Asia and North Africa (CWANA) An Overview of Regional Food Security

Adel Beltagi *

Summary

The Area of Central and West Asia and North Africa (CWANA) is vast and diversified and is characterized by a high population. Poverty dominates many countries in this area despite the presence of some rich countries. Poverty is wide spread in the rural areas. Plant production, particularly cereals and legumes, is considered the main source of food in the area, thus being deficient in animal protein.

CWANA depends on rain-fed agriculture, with the exception of irrigated agriculture in Egypt where grain production increase as a result of agricultural research and sound policies. Never less interior the increase did not cope with the increase in human population. Other countries face more serious problems, as they import limited quantities of grain, despite the fact that the increase in population greatly exceeds production.

A high population of the poor people live in the rural areas where the natural resources of land and water are poor, leading to the migration of the young generation out of the country. Some finance organizations, like the World Bank, realized this situation and directed its policies of financial support towards the rural areas and initiated intensive programs of self dependence aimed at the poor communities.

* Director General, International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA).
E-mail: a.beltagi@cgiar.org.

There is urgent need for economic integration between the countries of the area to face the problems of world markets and to activate investment activities, human resources, management of natural resources, and advancements of research and technology as essential prerequisites for food security.